المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

20/10/2014

ثالمنتدى العالمي لحقوق الانسان: مراكش تستقبل العالم

الرباط : محمد حمضي– كان التعاقد واضحا بين الطيف الحقوقي المغربي في اللقاء الوطني الذي انعقد يوم السبت 11 أكتوبر بمدينة الرباط بدعوة من **المجلس الوطني لحقوق الانسان** ، والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان . المعالم الكبرى لهذا التعاقد تجلت في حرص المكون الحقوقي المغربي بكل ألوانه على بناء الثقة ، وتوسيع مساحتها من منطلق بأن ذلك هو المدخل الأساسي لإنجاح محطة المنتدى العالمي لحقوق الانسان التي يستضيف المغرب نسخته الثانية ، المقرر تنظيم فعاليته بمدينة مراكش في الأسبوع الأخير لشهر نونبر 2014 .

اللقاء الوطني انطلق بالتذكير بطبيعة المنتدى الحقوقي الذي تسهر على تنظيمه الحكومات والمؤسسات الحقوقية الوطنية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وبالفلسفة وراء تقديم المغرب ترشيحه لاحتضان فعاليات هذا الحدث الأممي الذي سيشكل فضاء مفتوحا أمام حقوقيي العالم من أجل قراءة التقدم الذي تم احرازه في مجال حقوق الانسان ، والوقوف على العراقيل التي تؤدي الى عدم احترام هذه الحقوق . والأهم من كل ذلك هو أن هذا الاحتضان يعتبر بمثابة تحدي حضاري ، يؤشر على أننا لسنا مجرد مستهلكين لحقوق الانسان بل من المجتهدين الكونيين في صناعتها .

وبحسب معلومات حصلت عليها الجريدة ، فإن هذه المحطة الدولية التي انتصر المغرب في احتضان نسختها الثانية ستكون مناسبة لتنظيم أزيد من 30 منتدى موضوعاتي نذكر منها : الغاء عقوبة الاعدام دينامية عالمية ، تحديات والتزامات الدول من أجل عالم بدون تعذيب ، التمييز وحقوق الانسان ، الماء وحقوق الانسان ، التقاضي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الهجرة وحقوق الانسان ، المدينة وحقوق الانسان، المرأة والمساواة في الفضاء العام .....أما الأنشطة الداخلية للمنتدى فستعرف اجتماعا لمكتب الفدرالية الدولية لحقوق الانسان ، والمنظمة الدولية للأشخاص في وضعية اعاقة ،والمجلس الإداري للمؤسسة الأورو متوسطية للمدافعين عن حقوق الانسان ....وبالنسبة للتظاهرات الخاصة فسيكون المشاركون والمشاركات الذين سيزيد عددهم عن 5000 على موعد مع نوادي حقوق الانسان والمواطنة ،والميزانية المجندرة ، الرشوة وحقوق الانسان ..... ومن بين المحاور التي ستتناولها الدورات التكوينية نقرأ : التطور الترابي وحقوق الانسان ،أمن الأنترنيت ، تقنيات زيارة أماكن سلب الحرية ...ولأن المنتدى هو فضاء للحوار المفتوح على كل القضايا التي تلامس حقوق الانسان فإنه سيكون فرصة للعشرات من الأنشطة المسيرة ذاتيا نذكر منها ، الجمعية المغربية لحقوق الانسان : الشباب وحقوق الانسان . الهيأة المغربية لحقوق الإنسان: العدالة الانتقالية. جمعية الشعلة: الطفل وحقوق الإنسان. ائتلاف التوحد : النهوض بحقوق الأشخاص التوحديين ..... ولأن هذه المحطة الحقوقية الدولية تتزامن مع اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (29 نونبر) ، فمن المنتظر تنظيم تظاهرة كبرى تتخللها عدة فعاليات تناصر الشعب الفلسطيني في حقه من أجل بناء دولته المستقلة .

جدير بالتذكير بأن المنتدى العالمي لحقوق الانسان من المنتظر أن تتوافد عليه العديد من الشخصيات ذات الحضورالدولي الوازن في مجال حقوق الانسان بكل أجيالها، نذكر منهم الأمين العام للأمم المتحدة .....كما سينظم على هامشه معرضا للاقتصاد التضامني ، وكرنفال للطفل ، وماراطون حقوقي .....

http://www.qadaya.info/news/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%AA/

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الصبار يدعو إلى استثمار المرجعيات الوطنية والدولية في إعداد مشروع قانون «الحق في الحصول على المعلومات»

10836/12

محمد الصبار

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، الجمعة الماضية بطنجة، إلى استثمار المرجعيات الوطنية والدولية في إعداد المشروع المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

وأوضح الصبار، في كلمة خلال مشاركته في ندوة وطنية حول موضوع "الحق في الولوج إلى المعلومات في إطار الدستور والمواثيق الدولية" نظمتها هيئة المحامين بطنجة، أن أي تشريع يتعلق بضمان وتنظيم الحق في الحصول على المعلومات ينبغي أن يرتكز على مسلمة أساسية تتمثل في الترابط بين المقتضيات الدستورية التي تضمن الحق في الحصول على المعلومات في مختلف الجوانب وبين المرجعيات المعيارية والتصريحية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأشار، بالمناسبة، إلى أن وجود تحديات منهجية في إعداد مشروع قانون حق الحصول على المعلومات، منها تحدي استحضار الترابط بين الإطار القانوني المستقبلي لحق الحصول على المعلومات وبين مقتضيات قانونية أخرى ذات الصلة، تهم إعادة تعريف الهيئات المعنية بتقديم المعلومات وآثار التدقيق في الاستثناءات التي وردت في مسودات مشاريع القوانين المتوالية، والتحدي المتعلق بإعمال المواثيق الدولية في المجال.

من جهته، قال رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية عبد الله البقالي، إن الحق في الحصول على المعلومات عامة يعد من ركائز الديموقراطية الحقة،ويمكن هذا الحق كل فرد في المجتمع من حق أساسي من حقوق الإنسان وحق الاختيار في مجتمع تتجاذب فيه الأفكار والآراء والبرامج، مشيرا إلى أنه في كثير من التجارب الدولية يقاس الوضع السياسي والديمقراطي العام بمدى حصول الفرد على المعلومة ومدى إشاعة المعلومات.

واعتبر البقالي أن الحق في الحصول على المعلومات هو حق هام أقره دستور 2011 ، والذي يعكس في روحه وفلسفته العامة سعي المغرب لتعزيز الديمقراطية التشاركية وتمكين المواطنين من المشاركة في تدبير الشأن العام وفي الحياة السياسية العامة، مبرزا أن الحق في الحصول على المعلومات يوفر البنية الأساسية للمواطنة الحقة وضمان المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات والعمل بمبدأ المحاسبة.

ورأى البقالي أن المعلومة كقيمة سلوكية مجتمعية لم تخضع بعد لما يكفي للنقاش العام والدراسات الأكاديمية، مضيفا أن التنصيص الدستوري على الحق في الحصول على المعلومات يعد "مكتسبا هاما ونقلة نوعية

عبد الله البقالي

في تعزيز البنيات الديمقراطية الوطنية، وهو ما يستجوب استثماره في تنزيل قانوني في مستوى طموحات المجتمع المغربي، بعد نقاش سياسي وحقوقي وإعلامي وعلمي عميق تساهم فيه كل مكونات المجتمع".

بعد إدخال تعديلات الناشرين ونقابة الصحافيين

الخلفي يستعرض بطنجة محاور مشروع مدونة النشر والصحافة

3509/9

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى الخلفي، أول أمس السبت بطنجة، أن قيمة مشروع مدونة النشر والصحافة، الذي تجاوبت معه مختلف مكونات المجتمع المغربي، تتجلى في استناد هذا المشروع على المقاربة التشاركية وتطلعه إلى الارتقاء بمستوى ممارسة مهنة الصحافة والتجاوب مع تطلعات المغرب الديموقراطية.

وأضاف الوزير خلال لقاء تواصلي احتضنه بيت الصحافة بطنجة، الذي حضره ممثلو النقابة الوطنية للصحافة المغربية والفيدرالية المغربية لناشري الصحف والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومهنيون وإعلاميون وممثلو منظمات حقوقية وطنية وجمعيات ثقافية وهيئات مدنية، أن قيمة مشروع المدونة تتجلى أيضا في كونه نتاج مشاورات موسعة انطلقت منذ سنة 2012 وحافظه على المكتسبات الموجودة في القانون الحالي، وأخذه بعين الاعتبار التوجهات والملاحظات المنبثقة عن اللجنة العلمية الاستشارية المكلفة بدراسة مشروع المدونة.

وأبرز أيضا أن مشروع المدونة، التي تروم الرقي بالوضع المهني للصحافيين والارتقاء بمستوى ممارسة الصحافة في انسجام تام مع تطلعات المغرب في تعزيز الحريات العامة وتثبيت الأسس الديموقراطية قانونا وممارسة، هو مشروع طموح سيمكن من انبثاق صناعة إعلامية تراهن على المستقبل وإصلاح المنظومة القانونية المرتبطة بالمجال تستجيب لطموحات وتطلعات المهنيين وتطوير الآليات المؤسساتية لحماية الصحافيين.

واستعرض الوزير بالمناسبة، المحاور السبعة التي تؤطر المشروع حيث يسعى المحور الأول الى تعزيز ضمانات الحرية في ممارسة الصحافة عبر آليات « إلغاء العقوبات السالبة للحرية وتعويضها بغرامات معتدلة » و«التنصيص على الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض على الضرر»و«تمكين الصحافي من تقديم أدلة الاثبات طيلة مراحل الدعوى »و«ضمانات الحق في الحصول على المعلومة وإقرار الجزاء في حالة الرفض غير الموضوعي

ويقوم المحور الثاني من المشروع، الذي يروم حماية حقوق وحريات المجتمع والأفراد، على آليات «التنصيص على منع التحريض على الكراهية والتمييز والعنف » و«حماية الحياة الخاصة والحق في الصورة »و«وضع مقتضيات تخص الاشهار لحماية الفرد والمجتمع » و«احترام قرينة البراءة وضمان الولوج الى المعلومة القضائية » و«وضع آليات عملية لإقرار احترام اخلاقيات المهنة».

> **ثمن ممثلو الهيئات الحقوقية والنقابة الوطنية لصحافة المغربية والفيدرالية المغربية لناشري الصحف، أبعاد ومقتضيات مشروع مدونة النشر والصحافة التي تجاوبت مع مقترحات كل المتدخلين في الشأن الاعلامي والصحافي، معتبرين ان هذه المدونة بالاضافة الى كونها تربط المسؤولية بالمحاسبة وتعكس طموحات ممارسي مهنة الصحافة وتستجيب لتطلعاتهم في تنظيم المهنة،فإنها تساهم أيضا في توطيد دولة الحق واستقلالية وحرية الصحافة وتسلهم في انبثاق صناعة اعلامية وطنية حقيقية**

ويرتكز المحور الثاني أيضا «وضع شروط لإعمال مبدأ حسن النية في التعويض في قضايا القذف والسب » و«إرساء آليات للوساطة في نزاعات الصحافة عبر المجلس الوطني للصحافة»، و«ضمان تمثيلية المجتمع المدني في تركيبة المجلس الوطني للصحافة»، و«تمكين المشتكي من تقديم أدلة الإثبات طيلة مراحل الدعوى» و« تدقيق آليات وضمان نشر حق التصحيح والرد».

ويقوم المحور الثالث من المشروع، الذي يروم جعل القضاء سلطة حصرية في قضايا الصحافة وتقوية دوره في حماية حرية الصحافة ،على اليات تسعى الى «جعل القضاء الجهة الوحيدة والحصرية المختصة بتلقي تصريحات إصدار الصحف و«الإيقاف و الحجب والحجز حصريا بيد القضاء» و«ارتباط نشر أحكام إدانة الصحفيين بطلب المشتكي وبمقرر قضائي «و« لعمل بالقضاء الجماعي في قضايا الصحافة».

ويتمحور المحور الرابع من المشروع حول آليات تعزيز حرية الصحافة الالكترونية ،والتي تتمثل في «الاعتراف القانوني بالصحافة الإلكترونية» وتمكينها من شروط الممارسة الصحفية الحرة» و«النص على أن حرية خدمات الصحافة الإلكترونية مكفولة للجميع و«تمكين الصحف الإلكترونية من رخص التصوير»و« وضع حد أقصى ومحدود للحجب القضائي للصحف الإلكترونية».

ويهتم المحور الخامس من مشروع المدونة بتشجيع الاستثمار وتطوير مقتضيات الشفافية ،التي يجب ان تقوم على «ضرورة إرساء ضمانات حرية المبادرة وتشجيع الاستثمار في قطاع الإعلام والصحافة» و«تطوير مقتضيات الشفافية في تدبير المقاولات الصحفية» و«إقرار إلزامية الدعم العمومي للصحف وفق مبادئ تكافؤ الفرص والحياد ودعم التعددية وتشجيع القراءة والحماية الاجتماعية للصحفيين «و«إلغاء المقتضيات المشددة والتي تمت إضافتها على المقتضيات الواردة في قانون الشركات « و«اعتماد مقتضيات تضمن الشفافية والمنافسة الحرة وعدم الاحتكار في علاقات الإشهار والطباعة والتوزيع مع النشر».

ويهتم المحور السادس ب«تحديد الحقوق والحريات بالنسبة للصحافي» ،عبر آليات «إقرار الحماية القضائية لسرية المصادر» و«الحق في الحصول على المعلومة والتأكيد على الجزاء في حالة الرفض» و« توفير ضمانات قانونية مشددة حماية للصحافيين من الاعتداءات» و«الغاء العقوبة السالبة في حالة العود» و«حصر الاختصاص المكاني لدعاوي الصحافة» و«إرساء آلية التحكيم بين المهنيين عبر المجلس الوطني للصحافة» و«تمديد أجل التصريح بالبيانات وجعل التصريح بالمحررين مرهونا بوجودهم» و«إشراك المهنيين في تطوير التشريعات الصحفية». فيما يتعلق المحور السابع من المشروع بتعزيز استقلالية الصحفي والمؤسسة الصحافي ،عبر آليات «جعل سحب بطاقة الصحافة من اختصاص حصري للقضاء «و«تقوية الشروط القانونية الخاصة بالحماية الاجتماعية للصحفيين » و«تقنين الولوج إلى المهنة»و«الارتقاء بالشروط العلمية لولوج مهنة الصحافة» و«إقرار معايير موضوعية للدعم العمومي مع ضمان الاستقلالية».

وثمن ممثلو الهيئات الحقوقية والنقابة الوطنية لصحافة المغربية والفيدرالية المغربية لناشري الصحف، أبعاد ومقتضيات مشروع مدونة النشر والصحافة التي تجاوبت مع مقترحات كل المتدخلين في الشأن الاعلامي والصحافي، معتبرين ان هذه المدونة بالاضافة الى كونها تربط المسؤولية بالمحاسبة وتعكس طموحات ممارسي مهنة الصحافة وتستجيب لتطلعاتهم في تنظيم المهنة،فإنها تساهم أيضا في توطيد دولة الحق واستقلالية وحرية الصحافة وتسلهم في انبثاق صناعة اعلامية وطنية حقيقية.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

«الصبار» يدعو الى استثمار المرجعيات الوطنية والدولية للحصول على المعلومات

82 32 12

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أول أمس بطنجة، إلى استثمار المرجعيات الوطنية والدولية في إعداد المشروع المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

وأوضح الصبار، في كلمة خلال مشاركته في ندوة وطنية حول موضوع «الحق في الولوج إلى المعلومات في إطار الدستور والمواثيق الدولية» نظمتها هيئة المحامين بطنجة، أن أي تشريع يتعلق بضمان وتنظيم الحق في الحصول على المعلومات ينبغي أن يرتكز على مسلمة أساسية تتمثل في الترابط بين المقتضيات الدستورية التي تضمن الحق في الحصول على المعلومات في مختلف الجوانب وبين المرجعيات المعيارية والتصريحية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وأشار، بالمناسبة، إلى أن وجود تحديات منهجية في إعداد مشروع قانون حق الحصول على المعلومات، منها تحدي استحضار الترابط بين الإطار القانوني المستقبلي لحق الحصول على المعلومات وبين مقتضيات قانونية أخرى ذات الصلة تهم إعادة تعريف الهيئات المعنية بتقديم المعلومات وآثار التدقيق في الاستثناءات التي وردت في مسودات مشاريع القوانين المتوالية، والتحدي المتعلق بإعمال المواثيق الدولية في المجال.

من جهته، قال رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية عبد الله البقالي إن الحق في الحصول على المعلومات عامة يعد من ركائز الديموقراطية الحقة،ويمكن هذا الحق كل فرد في المجتمع من حق أساسي من حقوق الإنسان وحق الاختيار في مجتمع تتجاذب فيه الأفكار والآراء والبرامج، مشيرا إلى أنه في كثير من التجارب الدولية يقاس الوضع السياسي والديمقراطي العام بمدى حصول الفرد على المعلومة ومدى إشاعة المعلومات.

واعتبر البقالي أن الحق في الحصول على المعلومات هو حق هام أقره دستور 2011 ، والذي يعكس في روحه وفلسفته العامة سعي المغرب لتعزيز الديمقراطية التشاركية وتمكين المواطنين من المشاركة في تدبير الشان العام وفي الحياة السياسية العامة، مبرزا أن الحق في الحصول على المعلومات يوفر البنية الأساسية للمواطنة الحقة وضمان المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات والعمل بمبدأ المحاسبة.

ورأى البقالي أن المعلومة كقيمة سلوكية مجتمعية لم تخضع بعد لما يكفي للنقاش العام والدراسات الأكاديمية، مضيفا أن التنصيص الدستوري على الحق في الحصول على المعلومات يعد «مكتسبا هاما ونقلة نوعية في تعزيز البنيات الديمقراطية الوطنية، وهو ما يستجوب استثماراه في تنزيل قانوني في مستوى طموحات المجتمع المغربي، بعد نقاش سياسي وحقوقي وإعلامي وعلمي عميق تساهم فيه كل مكونات المجتمع».

ويتضمن برنامج هذه الندوة، التي ستتواصل يوم غد السبت، أربع جلسات سيتدخل مؤطروها حول «المعلومة التي يحميها القانون في الإعلان العلمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية»، و«الحق في المعلومة بين تعدد القراءات وتكاملها» و«الحق في المعلومة في الدستور ومشروع القانون 13/31» و«الحق في المعلومة أساس الديمقراطية ودولة القانون».

كما سيتناول مؤطرو الندوة مواضيع أخرى تهم «الحق في المعلومة بين التمديد والتقييد» و«الحق في الولوج الى المعلومة بوابة أساسية لتدعيم الشفافية ومحاربة الفساد» و«الإطار المرجعي الدولي للحق في الوصول الى المعلومة» و«الحماية القضائية للحق في المعلومة» و«الإعلام كوسيلة للحصول على المعلومة».

رسالة مفتوحة

مشـــروع واعـــد

3709/1

• بلال التليدي

يبدو أن لهثة جديدة وقوية ستنضاف إلى رصيد الحريات والمسار الديمقراطي في المغرب بإعلان وزارة الاتصال عن الخطوط العريضة لمشروع مدونة الصحافة والنشر في بيت الصحافة بطنجة، والذي قطع مسارا طويلا من النقاش والتداول والتفاوض بين الوزارة الوصية ومختلف الفاعلين في القطاع إلى أن تم التوصل في النهاية إلى الحسم في معظم القضايا الإشكالية.

لا يهمنا التوقف عند البعد الكمي في التداول، مع أهميته البالغة، فأن تقبل الوزارة الوصية 115 تعديلا من ضمن 120 تعديلا قدم إليها من قبل فرقاء الناشرين، ونفس الشيء بالنسبة للنقابة الوطنية للصحافة، فهذا رقم له دلالته، كما أن إشادة المجلس الوطني في شخص أمينه العام السيد محمد الصبار، بمضامين هذا المشروع وانفتاحه على أغلب الملاحظات التي قدمها المجلس، فهذا هذا أيضا له دلالته سواء من جهة تثمين المشروع أو الإقرار بالمنهجية التشاركية التي تم اعتمادها ليلوره. لكن ما يهمنا في تقييم هذا المشروع هو الأجوبة التي قدمها في التعاطي مع الإشكالات الأساسية التي كانت تعاني منها الصحافة الوطنية، والآليات المنفتحة التي يتم تحريكها من أجل التوصل إلى جواب جماعي فيما يخص ما تبقى من إشكالات قليلة.

أول جواب، يمكن تلمسه في هذا السياق هو ما يتعلق بحذف العقوبة السالبة للحرية في هذا المشروع، وتعويضها بغرامات معتبرة. وهو المطلب الذي ظل يشكل التحدي الأساسي المانع من صدور المدونة في التجارب السابقة.

ثاني جواب يرتبط بتعزيز ضمانات الحرية في ممارسة الصحافة من خلال التنصيص على الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر وتمكين الصحفي من أبلة الآليات طيلة مراحل الدعوى، وهو ما يعد إنجازا غير مسبوق لأنه يعطي المسافة الزمنية الكافية للصحفي لإثبات براءته.

ثالث جواب، وهو عند التقدير من أفضل المكاسب التي حققتها الصحافة الوطنية، وهو ما يرتبط بحماية الصحفي لمصادره، إذ أقر المشروع الحماية القضائية لسرية المصادر وهو مكسب كبير لم تستطع الصحافة الوطنية في المراحل السابقة أن تحققه.

رابع جواب قدمه هذا المشروع، هو ما يرتبط بوضع آليات عملية لإقرار احترام أخلاقيات المهنة عبر ما يسمى بتفعيل قضاء الزملاء، وهي خطوة أخرى في اتجاه تخليق الصحافة الوطنية بالاعتماد على آلياتها الذاتية وجسمها الصحفي الداخلي.

خامس هذه الأجوبة وهو المرتبط بالاختصاص المكاني لدعاوى الصحافة وذلك بحصرها ومنع التسيب الحاصل فيها.

سادس هذه الأجوبة وهو جعل القضاء سلطة حصرية في قضايا الصحافة تختص وحدها بسلطة تلقي تصريحات إصدار الصحف وبحجز وحجب وإيقاف الصحف بمقرر قضائي، وهو ما سينهي عمليا تعسف الإدارة. إذ سيسحب منها سلطة الإيقاف والمنع والمصادرة.

هذه على العموم، ستة أجوبة إصلاحية كبرى، ستعطي مضمونا بيمقراطيا لهذا المشروع، والتقدير أن الجسم الصحفي بمختلف مكوناته، سيستقبلها بالتثمين والإشادة.

لكن في الجانب الآخر، لا تزال هناك تحديات أخرى تتمنى أن تسرع حركية التداول المفترض أن تجري في الأيام القادمة للحسم فيها أو تحقيق قدر من التوافق الإيجابي حولها، إذ لا تزال هناك إشكاليات عصية تحتاج إلى إبداع حلول بخصوصها أو تحكيم الإرادة السياسية للحسم فيها بما يناسب تقدم المسار الديمقراطي في المغرب.

من هذه القضايا موقع القانون الجنائي في محاكمة الصحفيين، إذ ليس المطلوب في هذه المرحلة فقط أن يخرج قانون للصحافة من غير عقوبات سالبة، بل المطلوب ايضا أن يكون قانون الصحافة هو القانون الحصري الذي يتم به محاكمة الصحفي.

من هذه الجهة، يبقى الإشكال الوحيد هو المتعلق بالمس بالثوابت الوطنية والدينية، فهذه القضايا تطرح إشكالا حقيقيا، فخلو قانون الصحافة من الجواب عن هذه القضية يعني بشكل آلي محاكمة الصحفي بمقتضى القانون الجنائي، الذي يقر عقوبات سالبة للحرية، ومن ثمة، فإن النتيجة العملية تقول بأن ما تم تحقيقه عبر مدونة الصحافة والنشر سيتم الإجهاز عليه بواسطة القانون الجنائي.

المخرج من هذه المعضلة له طريقان، الأول وهو الاجتهاد في مفهوم المس بالثوابت، والتمييز بين ما يدخل ضمن حرية التعبير وما يندرج ضمن التحريض، أو أن تتجه الإرادة السياسية في منحى استبدال العقوبة الحبسية بالنسبة للصحافة إلى عقوبات غير سالبة للحرية، وهو ما يتطلب حصول تعديل في القانون الجنائي، يستتبعه تضمينه ضمن مدونة الصحافة والنشر.

أما القضية الثانية، فهي المرتبطة بالاختصاص المكاني، لدعاوى الصحافة، فمع أن مطلب الصحفيين ومدراء النشر يحكم التوظيف السيء للقانون الذي يتم اللجوء إليه من طرف البعض لإرهاق المؤسسة الصحفية وشغلها عن وظيفتها، فإن حقوق المدعين لا يمكن القفز عليها، مما يعني في المحصلة أن الاجتهاد ينبغي أن يتجه إلى الحصر بالشكل الذي يمنع توظيف القانون لغير غاية الإنصاف والعدالة.

الظن أن هذه القضايا المحدودة ليست عصية على الحل، فقضية تقدير حسن النية في نشر الخبر الزائف، يمكن التوافق على جواب بصدده، إذ يمكن التمييز بين الحالات، لأن المشكلة تطرح في بعض الحالات بحجم أكبر من غيرها، مثل قضية الشخصيات العمومية.

والحقيقة، أن هذه النقاط الصغيرة التي بقيت، والتي لا تعدم وجود مداخل لحلها، لا تقطع على الإنجاز الكبير الذي سيحققه المغرب من جراء اعتماد مدونة صحافة ونشر بهذه المواصفات الديمقراطية.

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الصبار يدعو إلى استثمار المرجعيات الوطنية والدولية في إعداد مشروع القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات

3199/3

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار بطنجة، إلى استثمار المرجعيات الوطنية والدولية في إعداد المشروع المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

وأوضح الصبار، في كلمة خلال مشاركته في ندوة وطنية حول موضوع "الحق في الولوج إلى المعلومات في إطار الدستور والمواثيق الدولية" نظمتها هيئة المحامين بطنجة، أن أي تشريع يتعلق بضمان وتنظيم الحق في الحصول على المعلومات ينبغي أن يرتكز على مسلمة أساسية تتمثل في الترابط بين المقتضيات الدستورية التي تضمن الحق في الحصول على المعلومات في مختلف الجوانب وبين المرجعيات المعيارية والتصريحية للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأشار، بالمناسبة، إلى أن وجود تحديات منهجية في إعداد مشروع قانون حق الحصول على المعلومات، منها تحدي استحضار الترابط بين الإطار القانوني المستقبلي لحق الحصول على المعلومات وبين مقتضيات قانونية أخرى ذات الصلة تهم إعادة تعريف الهيئات المعنية بتقديم المعلومات وأثار التدقيق في الاستثناءات التي وردت في مسودات مشاريع القوانين المتوالية، والتحدي المتعلق بإعمال المواثيق الدولية في المجال. من جهته، قال رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية اعبد الله البقالي إن الحق في الحصول على المعلومات عامة يعد من ركائز الديموقراطية الحقة،ويمكن هذا الحق كل

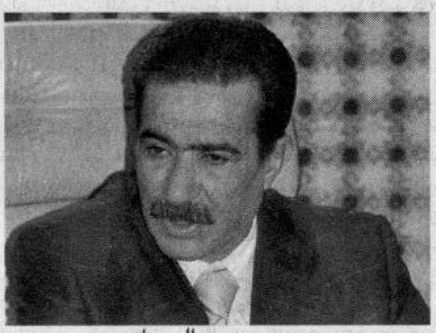

محمد الصبار

فرد في المجتمع من حق أساسي من حقوق الإنسان وحق الاختيار في مجتمع تتجاذب فيه الأفكار والآراء والبرامج، مشيرا إلى أنه في كثير من التجارب الدولية يقاس الوضع السياسي والديمقراطي العام بمدى حصول الفرد على المعلومة ومدى إشاعة المعلومات. واعتبر البقالي أن الحق في الحصول على المعلومات هو حق هام أقره دستور 2011 ، والذي يعكس في روحه وفلسفته العامة سعي المغرب لتعزيز الديمقراطية التشاركية وتمكين المواطنين من المشاركة في تدبير الشأن العام وفي الحياة السياسية العامة، مبرزا أن الحق في الحصول على المعلومات يوفر البنية الأساسية للمواطنة الحقة وضمان المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات والعمل بمبدأ المحاسبة.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون–السمارة في لقاء تواصلي ببوجدور

حطت الرحال اليوم بالمركب الثقافي ببوجدور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون–السمارة في لقاء تواصلي مع فعاليات المجتمع المدني بالإقليم و المؤسسات العمومية و على رأسهم عامل إقليم بوجدور,العربي التويجر.

في بداية اللقاء تشرف كل من رئيس اللجنة الجهوية بعرض و التعريف بهذه اللجنة و أهدافها المتوخات من وجودها لما يقارب السنتين و النصف، ليسترسل أعضاء اللجنة في عرض أهم إنجازات اللجنة على المستوى الجهوي و الوطني، من أنشطة مختلفة، إجتماعية، نقابية، بيئية، ...

و في محور مهم من هذا اللقاء تطرق الأستاذ لحبيب عيديد في عرض تفصيلي و توضيحي حول المنتدى العالمي لحقوق الإسان في نسخته الثانية الذي سينظم بمراكش شهر دجنبر القادم.

و بعد إستراحة شاي أعطيت المداخلات لمجموعة من فعاليات المجتمع المدني، حيث رحبوا باللجنة و الأدوار التي تقوم بها في مجال حقوق الإنسان، وقد تم التطرق لمجموعة من المشاكل و الممارسات الا إنسانية و ما إعتبروه إجحافا و وضرب واضح لمفاهيم الإنسانية، كالمجال الصحي و المستشفيات الإقليمية الغير مجهزة و عدم وجود الأطر الكافية لتحسين القطاع، و في المجال البيئة عبر بعض المهتمين في مداخلاتهم للمشاكل العويصة والكبية التي تهدد الحقوق البيئة وخاصة فيما يخص المقالع (الرمال – الأحجار ..) بالإضافة للوضع الكارثي الذي تعيشه بعض الأحياء التي توجد بها وحدات لتصدير الأسماك.

إلا أنه اللقاء لم يخلوا من بعض السخط من طرف بعض الفاعلين، و خاصة إنصراف ممثلي المؤسسات العمومية و خاصة السيد عامل الإقليم، بحيث إعتبره البعض إستصغارا و إحتقارا لمشاكل و هموم المواطن البوجدوري.

http://www.alobor.com/news/read/8877/

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة تعقد لقاءا تواصليا في بوجدو (صور وفيديو)

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون - السمارة لقاءا تواصليا يوم الأربعاء 15 أكتوبر , لقاءا تواصليا في مدينة بوجدور في إطار التحضير للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان وعرف هذا اللقاء حضور عامل الإقليم و رؤساء المصالح الخارجية والنسيج الجمعوي بالإقليم أضافة إلى الصحفيين وفي ما يلي بعض الصور وفيديو خاص بهذا اللقاء التواصلي

http://sahara24.net/news5147.html

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون– السمارة تعقد لقاء تواصليا مع مختلف الفعاليات المحلية ببوجدور

بوجدور/ 15 أكتوبر 2014/ و م ع/ عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون– السمارة، اليوم الأربعاء ببوجدور، لقاء تواصليا مع السلطات المحلية والمجالس المنتخبة والمصالح الخارجية والنسيج الجمعوي وذلك بغية التعريف بتجربة اللجنة الجهوية من حيث دورها في حماية ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها وإشاعتها. وأكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون– السمارة، السيد محمد سالم الشرقاوي، في تصريح للصحافة، أن هذا اللقاء شكل مناسبة لتسليط الضوء على المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمدينة مراكش خلال شهر نونبر المقبل. وأضاف أنه تم خلال اللقاء تقديم عرض حول حصيلة عمل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان وعرض تجربتها أمام الفاعلين المحليين بغية صياغة مشاريع وبرامج حقوقية مبنية على مقاربة تشاركية، خاصة في مجال التثقيف والتربية على حقوق الإنسان، وذلك بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها وممارستها. وأشار إلى أنه تم خلال اللقاء تقديم عرض للتعريف بالمنتدى العالمي لحقوق الإنسان والتعبئة له لضمان مشاركة فعالة لمختلف الفئات من المجتمع المدني والمؤسسات العمومية، بوصفه فرصة لتعزيز احترام حقوق الإنسان، والنقاش حول تطوراتها وتحدياتها ضمن فضاء دولي تعددي. يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون – السمارة عقدت لقاءات سابقة مع مختلف الفاعلين المحليين بجهة العيون – بوجدور– الساقية الحمراء، وذلك بهدف التشاور مع المجتمع المدني والمنتخبين المحليين بشأن اقتراحاتهم وبرامجهم التي ستطرح خلال فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان. يشار إلى أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان على مستوى المملكة تضطلع، حسب مقتضيات المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.

http://www.menara.ma/ar/2014/10/15/1407311-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A8%D9%88%D8%AC%D8%AF%D9%88%D8%B1.html

http://almolahid.net/articles.php?categorie=nationale&id=3922

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان – كلميم تعقد دورتها العادية السادسة

كلميم 17 اكتوبر 2014/ /و م ع/ عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان – كلميم اليوم الجمعة دورتها العادية السادسة خصصت لمناقشة تنظيم جائزة "ناشئة الفكر الحقوقي" والترتيبات المتعلقة بمشاركة اللجنة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه آواخر شهر نونبر بمراكش. كما تم خلال هذا اللقاء استعراض حصيلة عمل اللجنة خلال الاشهر الماضية وتحيين البرنامج الدوري. وأبرز رئيس اللجنة السيد توفيق البرديجي في كلمة بالمناسبة أن هذه الدورة تنعقد في سياق استعداد المغرب لاحتضان النسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان، موضحا أن هذه التظاهرة الحقوقية التي ستنظم بمدينة مراكش ما بين 27 و30 نونبر المقبل تشكل فرصة لكل الفاعلين على الصعيد الدولي لترصيد المكتسبات الحقوقية التي تم تحقيقها والتطلع لتحقيق المزيد منها وكذا لتقوية قدرات المجتمع المدني وتمكينه من تبادل التجارب والخبرات وتحسين الأداء والانخراط في النقاش العالمي حول القضايا المشتركة بناء على المعايير المتعارف عليها دوليا لحقوق الانسان بمختلف أجيالها. وأضاف أن هذا اللقاء ينعقد أيضا في سياق الاعداد لجائزة "ناشئة الفكر الحقوقي "من طرف اللجان الجهوية الجنوبية الثلاث مبرزا أن هذه المبادرة تشكل خطوة أخرى في اتجاه النهوض بثقافة حقوق الانسان. وأكد أن اللجنة الجهوية تواصل في هذا السياق الهام مهامها المعتادة المتمثلة في تلقي الشكايات ودراستها وإعداد التقارير بشأنها كما تقوم بالعمل الاستراتيجي المرتبط بحماية كافة حقوق الانسان عن طريق الدراسات التي يشرف عليها المجلس الوطني من قبيل الدراسة حول النقوش الصخرية والدراسة حول الاشخاص في وضعية اعاقة والعمل على تفعيل التوصيات الصادرة عنها. وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم التي تم تنصيبها في 21 دجنبر من سنة 2011 بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة. ويشمل الاختصاص الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان– كلميم، أقاليم سيدي إفني وكلميم وطانطان وآسا–الزاك.

http://www.menara.ma/ar/2014/10/17/1410779-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%86%D8%B7%D8%A7%D9%86-%D9%83%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3%D8%A9.html#.VEJB8MdWqZI.facebook

تغطية اللقاء التواصلي للجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون السمارة ببوجدور

صحراء بريس/حسن بوفوس-العيون

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون-السمارة، لقاءا تواصليا مع السلطات المحلية والمجالس المنتخبة والمصالح الخارجية والنسيج الجمعوي ببوجدور يوم 15 أكتوبر 2014، يروم التعريف بتجربة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة في مجالي حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على المستوى الجهوي، ويهدف إلى تسليط الضوء على فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، لضمان مشاركة فعالة لمختلف الفئات المجتمعية.

وخلال الجلسة الافتتاحية التي حضرها السيد عامل إقليم بوجدور، ورؤساء المصالح الخارجية وممثلي السلطات المحلية، وممثلي جمعيات المجتمع المدني، أثار محمد سالم شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، الانتباه لأهمية المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي سينظم بالمغرب أيام 27 إلى 30 نونبر 2014، بوصفه محطة تاريخية للإنسانية، تستلزم مشاركة نوعية وفعالة للمجتمع المدني، لتثمر توصيات ووثائق عن حقوق الإنسان تعتمد دوليا، ولذلك أضاف، فالمجلس بمعية لجانه الجهوية يسخر كافة وسائله وإمكانياته للتعبئة لهذا المنتدى العالمي.

وكما أبان السيد شرقاوي أن هذا اللقاء يشكل فرصة أيضا للتعريف بدور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وفي هذا الصدد شدد على اتسام عمل اللجنة بالحياد والموضوعية في آدائها للمهام المنوطة بها ونهجها مقاربة تشاركية في تسطير برامجها، الأمر الذي اكسبها ثقة المواطن ومختلف المتدخلين المحليين، و إشادات دولية بعملها.

وتخلل اللقاء التواصلي عرض عن منجزات وأنشطة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، خلال مايزيد عن سنتين ونصف، في إطار ممارستها لمهامها المرتبطة بالمجال الحمائي والمتعلق بمعالجة الشكايات والوساطة والتدخل الاستباقي وإجراء زيارات ميدانية للسجون ومراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج ومراكز الاحتفاظ بالأجانب في وضعية غير قانونية بهدف تحسين أوضاع نزلائها ومعاملتهم.

وفي الشق الثاني لعمل اللجنة والمرتبط بالنهوض بحقوق الإنسان، نظمت اللجنة برامج تكوينية في مجال حقوق الإنسان لفائدة الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني وبداخل الوسط المدرسي، بالإضافة إلى تنظيم لقاءات وتظاهرات موضوعاتية تروم النهوض بالحقوق الثقافية والحقوق الفئوية.

كما قدمت اللجنة خلال هذا اللقاء عرضا حول السياق الدولي وأهداف المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الرامية إلى خلق فضاء عالمي للحوار بين الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، من أجل للنقاش حول تطورات حقوق الإنسان والعراقيل التي تحول دون تحقيقها، خلال التظاهرات والمنتديات الموضوعاتية والندوات التي ستتم من خلال هذا المنتدى العالمي.

http://www.maghress.com/wadnon/13255

http://www.4non.net/news13255.html

http://saharascoop.com/news1618.html

http://daraapress.com/?p=4847

لجنة اليازمي بكلميم تعقد دورتها العادية السادسة

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان – كلميم أمس الجمعة دورتها العادية السادسة خصصت لمناقشة تنظيم جائزة "ناشئة الفكر الحقوقي" والترتيبات المتعلقة بمشاركة اللجنة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه آواخر شهر نونبر بمراكش.

كما تم خلال هذا اللقاء استعراض حصيلة عمل اللجنة خلال الاشهر الماضية وتحيين البرنامج الدوري. وأبرز رئيس اللجنة السيد توفيق البرديجي في كلمة بالمناسبة أن هذه الدورة تنعقد في سياق استعداد المغرب لاحتضان النسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان، موضحا أن هذه التظاهرة الحقوقية التي ستنظم بمدينة مراكش ما بين 27 و30 نونبر المقبل تشكل فرصة لكل الفاعلين على الصعيد الدولي لترصيد المكتسبات الحقوقية التي تم تحقيقها والتطلع لتحقيق المزيد منها وكذا لتقوية قدرات المجتمع المدني وتمكينه من تبادل التجارب والخبرات وتحسين الأداء والانخراط في النقاش العالمي حول القضايا المشتركة بناء على المعايير المتعارف عليها دوليا لحقوق الانسان بمختلف أجيالها.

وأضاف أن هذا اللقاء ينعقد أيضا في سياق الاعداد لجائزة "ناشئة الفكر الحقوقي "من طرف اللجان الجهوية الجنوبية الثلاث مبرزا أن هذه المبادرة تشكل خطوة أخرى في اتجاه النهوض بثقافة حقوق الانسان.

وأكد أن اللجنة الجهوية تواصل في هذا السياق الهام مهامها المعتادة المتمثلة في تلقي الشكايات ودراستها وإعداد التقارير بشأنها كما تقوم بالعمل الاستراتيجي المرتبط بحماية كافة حقوق الانسان عن طريق الدراسات التي يشرف عليها المجلس الوطني من قبيل الدراسة حول النقوش الصخرية والدراسة حول الاشخاص في وضعية اعاقة والعمل على تفعيل التوصيات الصادرة عنها.
وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم التي تم تنصيبها في21 دجنبر من سنة 2011 بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

ويشمل الاختصاص الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان– كلميم، أقاليم سيدي إفني وكلميم وطانطان وآسا–الزاك.

كلميم نيوز

http://www.quelmimnews.com/?p=6909

شاعلة...فعاليات المجتمع المدني ببوجدور تتحرك...

الصحراء اليومية/بوجدور

بعد زيارة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة العيون بوجدور السمارة، انعقد اجتماع خاص بالفعاليات المجتمع المدني ببوجدور لنقاش مراسلة الجهات المعنية في عدة فتح ملفات ساخن بالإقليم بوجدور وفضح المسؤولون المشرفين على التسيير الشأن المحلي، وهناك عدة قضايا تهم الشأن المحلي، منها مايقع داخل كواليس عمالة إقليم بوجدور وملف بطائق الإنعاش الوطني وتدهور الصحة والسكن والكهرباء والماء بالمدينة، وسرد ملفات المعطلين وفضح لوبي الفساد بالإقليم من منتخبين وأعيان القبائل بالصحراء، ودعوة إلى الترسانة القانونية ودمقراطة الإدارة المحلية والحكامة إلى غيرها من الملفات الساخنة.

http://www.saharadiario.com/news7034.html

دراسة وجرد المواقع الأثرية والمدافن بإقليم آوسرد

تنطلق غدا الاثنين 20 أكتوبراللقاءات المتعلقة بالدراسة العلمية التي ستهم جرد المواقع الأركيولوجية و المدافن التلية و مواقع النقوش الصخرية المنتشرة على امتداد منطقة تيرس باقليم آوسرد.

وتحتضن قاعة الاجتماعات بالمركز الجهوي للإستثمار اللقاء الأول ، الذي سيعرف مشاركة الفريق العلمي الذي سيشرف على هذه الدراسة فضلا عن حضور مبعوث عن **رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان** الذي يولي أهمية قصوى لهذا الموضوع لارتباطه الوثيق بالحقوق الثقافية و الذاكرة الجماعية لساكنة المنطقة.

و تشكل هذه الدراسة ثمرة اتفاقية شراكة تم تمويلها من لدن المجلس الاقليمي لأوسرد و بمشاركة كل من مديرية التراث بوزارة الثقافة و جمعية الطبيعة مبادرة و الجمعية المغربية للنحت الصخري.
و تهدف هذه الاتفاقية إلى:

. جرد و دراسة المؤهلات الأركيولوجية و تحديدا النقوش الصخرية، المدافن و المقابر التاريخية ، المواقع ما قبل التاريخية و التراث الطبيعي،
. إعداد وثيقة مرجعية أو كتاب حول التراث الثقافي و الطبيعي بإقليم أوسرد،
. بلورة و صياغة تصورات عملية من أجل إدماج هذه المؤهلات في النسيج الاقتصادي و الاجتماعي في إطار مشروع مندمج للتنمية المحلية بالإقليم.

http://chadakhbar.com/news1711.html

الخلفي يستعرض مشروع مدونة الصحافة والنشر ببيت الصحافة بطنجةFUDH

علم من مصادر أن مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، قدم اليوم "السبت" ببيت الصحافة بطنجة، عرضا حول مشروع مدونة الصحافة والنشر التي تروم تعزيز ضمانات الحرية في ممارسة الصحافة.

وتتمحور مسودة مدونة الصحافة و النشر حول عدة محاور منها حماية حقوق وحريات المجتمع و الأفراد، وجعل القضاء سلطة حصرية في قضايا الصحافة وتقوية دوره في حماية حرية الصحافة، مع تعزيز حرية الصحافة الإلكترونية، وتشجيع الاستثمار وتطوير مقتضيات الشفافية، وتحديد الحقوق والحريات بالنسبة للصحفي، وكذا تعزيز استقالية الصحفي والمؤسسة الصحفية. وأضاف الخلفي إصلاح مدونة الصحافة والنشر يستند على التوجيهات الملكية الواردة في الرسالة التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أسرة الصحافة والإعلام بتاريخ 25 نونبر 2002؛ وكذا خطابه بمناسبة عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2004؛ والرسالة الملكية الموجهة إلى الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام سنة 2009، والمقتضيات الواردة في الدستور الجديد – يوليوز 2011- والسيما الفصول 28 و27 و 25 منه؛

يستند هذا الورش الإصلاحي على الحفاظ على المكتسبات الموجودة في القانون الحالي؛ مع الأخذ بغالبية التوجهات والملاحظات المنبثقة عن عمل اللجنة العلمية االستشارية المكلفة بدراسة مشروع مدونة الصحافة والنشر.

وأشار الخلفي إلى أن مشروع إعداد مدونة للصحافة والنشر عصرية وحديثة يعد التزاما حكوميا، وهو نتاج مشاورات موسعة انطلقت منذ سنة 2012، وتعمقت مع ألخذ بعدد كبير من نتائج االستشارة مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان.**

وفيما يتعلق بتعزيز ضمانات الحرية في ممارسة الصحافة فقد تضمن العرض مايلي:

إلغاء العقوبات السالبة للحرية وتعويضها بغرامات معتدلة

– قانون الصحافة والنشر الحالي وردت فيه عبارتي "سجن" أو "الحبس" 24 مرة وفي 21 فصلا.

– إلغاء العقوبات الحبسية من المشروع الجديد، في حاالت مؤثرة على حرية الصحافة من قبيل ما يتعلق بالقذف والسب، وحالة العود، ونشر أو إذاعة أو نقل بحسن نية نبأ زائف أو ادعاءات أو وقائع غير صحيحة أو مستندات مختلقة أو مدلس فيها منسوبة للغير.

التنصيص على ألخذ بحسن النية في تقدير التعويض على الضرر

– اعتماد المعايير الدولية في قضايا القذف، حيث تم التنصيص على مساطر تعطي ضمانات للصحفي، وال تقيده بتقديم أدلة لصحة واقعة القذف بأجل زمني،

– التنصيص على أن المحكمة تأخذ بحسن النية عند تقدير التعويض على الضرر، واعتماد معايير لتقدير التعويض المترتب في حالة المس بالحياة الخاصة لألفراد في واقعة القذف.

تمكين الصحفي من تقديم أدلة إلثبات طيلة مراحل الدعوى

– ألخذ بإمكانية تقديم ما يثبت صحة الواقعة التي من أجلها وجه القذف، طيلة مراحل الدعوى، انسجاما مع حقوق الدفاع المخولة للجميع وفقا للمبادئ العامة.

– بالمقابل فإن القانون الحالي يجعل أمر تمكين المتهم بالقذف بإلدالء بما يثبت صحة الواقعة محصورا فقط خالل 15 يوما الموالية الستدعائه بالحضور إلى المحكمة.

ضمانات الحق في الحصول على المعلومة وإقرار الجزاء في حالة الرفض غير الموضوعي.

أما فيما يتعلق بحماية حقوق وحريات المجتمع و الأفراد، فقد تناول العرض مايلي:

التنصيص على منع التحريض على الكراهية والتمييز والعنف

– التنصيص على منع التحريض المباشر على الكراهية أو التمييز العنصري أو الجنسي أو التحريض على الإضرار بالقاصرين وكذا محاربة الصور النمطية السلبية للمرأة، أو الإشادة بالإرهاب والتحريض عليه.

حماية الحياة الخاصة والحق في الصورة

– التأكيد على أنه يعد تدخلا في الحياة الشخصية كل تعرض للحياة الخاصة لشخص يمكن التعرف عليه وذلك عن طريق اختلاق ادعاءات أو إفشاء وقائع أو صور فوتوغرافية أو

أفلان حميمية لأشخاص أو تتعلق بحياتهم الخاصة ما لم تكن لها عالقة وثيقة بالحياة العامة.

وضع مقتضيات تخص الإشهار لحماية الفرد و المجتمع

– منع كل إشهار يسيئ لصورة المرأة والنشء والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، والإشهار المحرض على التمييز بسبب اللون أو الدين أو الجنس والإشهار المروج لمنتوجات تضر بالسالمة الجسدية والعقلية للقاصرين خاصة.

احترام قرينة البراءة وضمان الولوج إلى المعلومة القضائية

– التأكيد على مبدأ قرينة البراءة في اشتغال الصحافة على القضايا المطروحة على المحاكم،

– التأكيد على الحق في المعلومة القضائية والحق في نشر الأحكام النهائية.

http://dakhlaalrai.com/article.php?news=925

لقاء تواصلي بإقليم بوجدور حول المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون – السمارة، اليوم الاربعاء 15 اكتوبر 2014 بمدينة بوجدور، لقاء تواصليا لتسليط الضوء على المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي ستحتضنه مراكش ما بين 27 و30 نونبر المقبل، ومهام وبرامج اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان.

وتم خلال هذا اللقاء، الذي حضره عامل إقليم بوجدور والمنتخبون ورؤساء المصالح الخارجية بالإقليم وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، استعراض سياق انعقاد المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان وأهم المحاور والمواضيع التي سيبحثها المشاركون في المنتدى، وتسليط الضوء على حصيلة عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وإثراء الفكر والحوار.

وفي هذا الصدد، أكد السيد محمد سالم الشرقاوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون – السمارة، في كلمة بالمناسبة، أن تنظيم هذا اللقاء يأتي بهدف إلى إطلاع فعاليات المجتمع المدني بإقليم بوجدور على الأهمية التي يكتسيها المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي سيحتضنه المغرب في شهر نونبر المقبل ، وتحسيسهم بضرورة المشاركة في هذا الحدث العالمي والاستماع لانتظاراتهم وتطلعاتهم.

وأضاف السيد الشرقاوي أن هذا الحدث العالمي الذي يعرف مشاركة عدت دول و جمعيات على مستوى العالم يعد مناسبة لإبراز المنجزات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان، واستعراض تجربة المملكة في هذا الباب ومقارنتها بتجارب دولية أخرى، معربا عن الأمل في أن تكون المشاركة المغربية في هذا المنتدى ''متميزة'' و''ذات قيمة مضافة''.

من جهته، أبرز عبد البوزيدي، ممثل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببيوجدور، أن هذا اللقاء التواصلي يروم بناء شراكة حقيقية مع المجتمع المدني بالإقليم من أجل وضع برامج تشاركية وتعاقدية تمكن من إكساب المهارات وتعزيز القدرات ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتعبئة المجتمع المدني بأهمية المشاركة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان لإبراز الإصلاحات التي باشرتها المملكة في عدد من الميادين وتبادل الأفكار والتجارب مع فاعلين دوليين في مجال حقوق الإنسان.

وتضمن برنامج هذا اللقاء تقديم عرضين حول ''مهام وبرامج اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون – السمارة'' و''المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان''.

وسلط العرض الأول الضوء على أهم منجزات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان المتمثلة، بالخصوص، في تدبير الشكايات والقيام بزيارات ميدانية لعدد من السجون والمراكز الاستشفائية، والتدخل الاستعجالي والحمائي، والقيام بعدد من الوساطات، والتكوين والتكوين المستمر، وتنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة.

وتناول العرض الثاني ''المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان'' ، وسيبحث عددا من المحاور المتعلقة، بالخصوص، بحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمساواة بين الجنسين والمجتمع المدني والتضامن جنوب- جنوب والتنوع الثقافي.

http://boujdour7.com/?p=4383

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان – كلميم تعقد دورتها العادية 6

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان – كلميم اليوم الجمعة دورتها العادية السادسة خصصت لمناقشة تنظيم جائزة "ناشئة الفكر الحقوقي" والترتيبات المتعلقة بمشاركة اللجنة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه آواخر شهر نونبر بمراكش .

كما تم خلال هذا اللقاء استعراض حصيلة عمل اللجنة خلال الاشهر الماضية وتحيين البرنامج الدوري. وأبرز رئيس اللجنة السيد توفيق البرديجي في كلمة بالمناسبة أن هذه الدورة تنعقد في سياق استعداد المغرب لاحتضان النسخة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الانسان، موضحا أن هذه التظاهرة الحقوقية التي ستنظم بمدينة مراكش ما بين 27 و30 نونبر المقبل تشكل فرصة لكل الفاعلين على الصعيد الدولي لترصيد المكتسبات الحقوقية التي تم تحقيقها والتطلع لتحقيق المزيد منها وكذا لتقوية قدرات المجتمع المدني وتمكينه من تبادل التجارب والخبرات وتحسين الأداء والانخراط في النقاش العالمي حول القضايا المشتركة بناء على المعايير المتعارف عليها دوليا لحقوق الانسان بمختلف أجيالها.

وأضاف أن هذا اللقاء ينعقد أيضا في سياق الاعداد لجائزة "ناشئة الفكر الحقوقي "من طرف اللجان الجهوية الجنوبية الثلاث مبرزا أن هذه المبادرة تشكل خطوة أخرى في اتجاه النهوض بثقافة حقوق الانسان.وأكد أن اللجنة الجهوية تواصل في هذا السياق الهام مهامها المعتادة المتمثلة في تلقي الشكايات ودراستها وإعداد التقارير بشأنها كما تقوم بالعمل الاستراتيجي المرتبط بحماية كافة حقوق الانسان عن طريق الدراسات التي يشرف عليها المجلس الوطني من قبيل الدراسة حول النقوش الصخرية والدراسة حول الاشخاص في وضعية اعاقة والعمل على تفعيل التوصيات الصادرة عنها.وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم التي تم تنصيبها في21 دجنبر من سنة 2011 بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة. ويشمل الاختصاص الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان– كلميم، أقاليم سيدي إفني وكلميم وطانطان وآسا–الزاك.

http://www.sagyanews.com/general/4523.html

AL BAYANE

HRW salue à Alger le travail mené par l'IER au Maroc

L'organisation internationale Human Rights Watch a salué, samedi à Alger, le travail de vérité mené, il y a quelques années, par l'Instance Equité et Réconciliation (IER) au Maroc.

Le directeur adjoint de la région MENA à HRW, Eric Goldstein, a salué le travail accompli par l'IER concernant les violations passées des droits de l'Homme, en comparaison avec l'Algérie qui n'a pas encore mis en oeuvre une telle initiative sur les événements de la décennie noire (1990). L'action de l'IER a permis de "dévoiler des choses sur les années de plomb", a assuré M. Godstein, qui animait la première rencontre de HRW en Algérie, après près de dix ans d'interdiction d'activité. "Jusqu'à maintenant, l'Algérie n'a pas entamé une telle démarche. On espère que cela viendra", a-t-il dit en répondant à une question sur le travail de vérité qui doit être accompli dans ce pays sur "les années de braise".

Selon lui, l'installation d'une "Commission d'enquête indépendante" en Algérie serait l'un des mécanismes à même de "donner un peu de vérité aux familles qui souffrent autant", en particulier celles des disparus ayant refusé de percevoir des indemnisations.

Les migrants subsahariens vivant au Sud du Maroc s'en sortent mieux que ceux au Nord

Un rapport dresse un état des lieux mitigé

Les migrants subsahariens vivant au Sud du Maroc sont mieux lotis que ceux du Nord. Ils ont plus de facilités d'accès au logement, à l'éducation, à la santé et au travail et sont moins victimes d'actes racistes et discriminatoires. C'est ce qui ressort du rapport « Situation des migrants dans le Sud du Maroc » récemment publié.

Elaboré par le Groupe antiraciste d'accompagnement et de défense des étrangers et migrants (GADEM), l'Association lumière sur l'émigration clandestine au Maghreb (ALECMA), le Collectif des communautés subsahariennes au Maroc (CCSM) et la Mission catholique de Nouadhibou dans le but de s'informer sur la situation et les violations des droits des migrants dans la région Sud du Maroc, le rapport a révélé que les Subsahariens se voient moins refuser l'accès à certains droits fondamentaux que dans d'autres régions du Maroc. Ainsi, ledit rapport indique qu'« à l'inverse de ce qui se passe dans la plupart des grandes villes du Maroc, il semblerait que les migrants vivant dans le Sud aient moins de difficultés à se procurer leurs documents d'état civil auprès des administrations. Même constat est enregistré au niveau d'accès à la santé puisque la plupart des personnes interrogées disent ne pas avoir rencontré de problème d'accès à l'hôpital public qui se ferait dans les mêmes conditions que les Marocains.

Les enfants de ces migrants ont aussi l'accès facile à l'éducation comme en atteste un représentant d'une association sénégalaise à Laâyoune, qui témoigne que le nombre d'enfants de migrants inscrits à l'école publique est important.

Concernant l'accès au logement, le document en question démontre qu'« à la différence de villes comme Rabat où les migrants n'arrivent généralement pas à avoir un contrat de bail, l'accès au logement dans les villes de Dakhla, Boujdour et Laâyoune ne semble pas non plus être un problème d'après les témoignages recueillis. Le prix des locations est, dans l'ensemble, le même pour les étrangers que pour les Marocains ».

Les migrants subsahariens dans le Sud constituent également une main-d'œuvre demandée. Ils ont plus de facilité d'accès au marché du travail notamment dans le secteur de transformation des produits de la pêche, la construction, l'hôtellerie/restauration et le commerce ambulant. Ils travaillent aussi dans l'élevage où ils sont bergers. Certaines femmes travaillent également à l'usine. D'autres font le ménage dans les hôtels, les campings ou les foyers marocains.

Pourtant, le rapport précise que les conditions de travail des migrants dans les villes du Sud du Maroc ne diffèrent pas tellement de celles d'autres villes du Royaume. « Le problème majeur qui ressort de la plupart des témoignages correspond à une des préoccupations généralisées à tout le Maroc, quelle que soit l'origine ou la situation administrative de la personne et concerne l'absence ou la non conformité des contrats de travail », indique le rapport. Une absence généralisée qui préoccupe des acteurs locaux (associations de migrants, **CRDH**, etc.) car cela entraîne d'autres problèmes : absence de justificatifs pour l'opération de régularisation, absence de couverture sociale et plus grave encore, des grands retards de paiement des salaires.

Autre fait marquant dans le rapport « Situation des migrants dans le Sud du Maroc », ces migrants subsahariens sont, au quotidien, moins victimes d'actes racistes de la part de la population locale que dans d'autres villes du Maroc, comme à Tanger, Rabat ou Casablanca par exemple

Les Conseils régionaux des droits de l'Homme (CRDH) brossent même un tableau assez «idyllique» de la situation : «La situation est plutôt bonne parce que tous les migrants travaillent. […] La population de Dakhla est très compréhensive par rapport à la religion et respecte les chrétiens. Il y a même une église», a indiqué le CRDH de Dakhla. « Ici il n'y a pas de conflit entre les habitants et les immigrés. Il n'y a pas de racisme comme dans le Nord. […] Nous n'avons jamais reçu de plainte pour des actes de racisme ou de discrimination. […] Nous n'avons pas constaté que les migrants commerçants ont des problèmes. […] le CRDH essaye de faire l'intégration des migrants petit à petit. Nous ne pouvons pas faire tout en même temps. C'est pour éviter des confrontations avec la population marocaine», a précisé le CRDH de Laâyoune.

Cette situation s'expliquerait en partie par le fait que la plupart des migrants à Dakhla, Laâyoune et Boujdour sont dans une situation moins précaire que dans les autres villes, car la plupart d'entre eux travaillent.

Le même constat est fait par le Bureau des étrangers de la wilaya de Dakhla et par un membre de l'Organisation démocratique du travail (ODT) : « Il n'y a pas de problème ici car ils travaillent tous. Le seul problème, c'est le séjour. […] A Laâyoune, par contre, ils n'ont pas de contact avec les Marocains ».

Les migrants, de leur côté, dépeignent un tableau plus contrasté. Cependant, ceux qui ont vécu auparavant dans d'autres villes du Maroc constatent la différence de traitement: «Les gens ne s'occupent pas trop des migrants ici. Ça va relativement bien. C'est parce que presque tous travaillent ici ou sont seulement de passage. C'est différent à Rabat et Casa où les migrants ne trouvent pas de travail sauf dans les centres d'appels. […] Il y a quand même des insultes ou des commentaires racistes [je comprends l'arabe] mais j'ai dépassé cela, mais d'autres vont se sentir blessés», a témoigné D, Camerounais ayant vécu 5 ans à Rabat et Casablanca et installé à Dakhla depuis 3 ans.

D'autres soulignent que le racisme existe, mais qu'il n'est pas quotidien et que cela ne les affecte pas particulièrement. Les autres témoignages font état d'actes racistes venant soit de la part d'enfants, soit de la part de jeunes, soit de la part de collègues de travail.

Cependant, les rédacteurs dudit rapport ont tenu à préciser que la situation des migrants subsahariens au Sud n'est pas toute rose et que des violations et atteintes, parfois graves, aux droits de l'Homme sont enregistrées. C'est pourquoi ils demandent plus de respect des lois et de la dignité humaine de ces migrants.

–طنجة –تشيد بموضوع الصحافة ومدونة والنشر

ثمن محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضامين مشروع مدونة الصحافة والنشر، مضيفا أن هذا المشروع أخذ بعين الاعتبار أغلب الملاحظات التي قدمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأبرز الصبار خلال لقاء تواصلي لتقديم مشروع النسخة المعدلة لمدونة الصحافة والنشر، يوم السبت 18 أكتوبر 2014، ببيت الصحافة بطنجة، أن بصمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ثابتة في هذا المشروع، معتبرا أن المشروع فيه تقدم كبير خاصة في تجسيد منظومة حقوق الإنسان وحرية التعبير.

ومن جهته، اعتبر محمد الطالبي، عضو المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافة، مشروع مدونة الصحافة والنشر صيغة متقدمة، مضيفا أن المشروع أخذ بأغلب الملاحظات التي قدمتها النقابة، مشيرا في الوقت ذاته، إلى أن النقابة ستقدم مذكرة أخرى من أجل تجويد بعض مضامين المشروع.

أما المختار الغزيوي، عن الفيدرالية المغربية لناشري الصحف، فأعرب عن سعادته بوزير الاتصال مصطفى الخلفي، لكونه يسهر على إحداث هذا التطور على مدونة الصحافة والنشر، مضيفا أن الفيدرالية منفتحة للتعاون مع الوزارة لإخراج مدونة الصحافة والنشر إلى حيز الوجود.

اللقاء التواصلي الذي عرف مشاركة النقابة الوطنية للصحافة المغربية والفيدرالية المغربية لناشري الصحف والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحضور مهنيين وإعلاميين وممثلي منظمات حقوقية وجمعيات ثقافية وهيئات مدنية، شهد توقيع اتفاقية بين وزارة الاتصال وبيت الصحافة بطنجة من أجل دعم الانشطة التي ينظمها بيت الصحافة.

http://manabirpress.com/fania/14739.html

HRW salue à Alger le travail mené par l'IER au Maroc

1747913

L'organisation internationale Human Rights Watch a salué, samedi à Alger, le travail de vérité mené, il y a quelques années, par l'Instance Equité et Réconciliation (IER) au Maroc.

Le directeur adjoint de la région MENA à HRW, Eric Goldstein, a salué le travail accompli par l'IER concernant les violations passées des droits de l'Homme, en comparaison avec l'Algérie qui n'a pas encore mis en oeuvre une telle initiative sur les événements de la décennie noire (1990).

L'action de l'IER a permis de «dévoiler des choses sur les années de plomb», a assuré M. Godstein, qui animait la première rencontre de HRW en Algérie, après près de dix ans d'interdiction d'activité.

«Jusqu'à maintenant, l'Algérie n'a pas entamé une telle démarche. On espère que cela viendra», a-t-il dit en répondant à une question sur le travail de vérité qui doit être accompli dans ce pays sur «les années de braise».

Selon lui, l'installation d'une «Commission d'enquête indépendante» en Algérie serait l'un des mécanismes à même de «donner un peu de vérité aux familles qui souffrent autant», en particulier celles des disparus ayant refusé de percevoir des indemnisations.

Projet du code de la presse

Un texte qui se base sur «une approche participative et démocratique»

17479/1-4

Le projet du code de la presse et de l'édition trouve son fondement dans une approche participative soucieuse de tirer vers le haut l'exercice de la profession et de répondre aux aspirations d'un Maroc démocratique, a affirmé samedi à Tanger le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi.

Ce projet, accueilli favorablement par les diverses composantes de la société, tire toute sa valeur des larges concertations qui ont pu être menées à partir de 2012 et de la volonté de préserver les acquis contenus dans la loi en vigueur, a souligné le ministre lors d'une rencontre de communication organisée au siège de la Maison de la Presse.

S'exprimant devant des représentants du Syndicat national de la Presse marocaine (SNPM), de la Fédération marocaine des éditeurs de journaux (FMEJ), du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), des professionnels du secteur ainsi que des acteurs de la société civile, le ministre a indiqué que le processus d'élaboration du projet s'inspire des observations et orientations tracées par la Commis-

>> Page 4

Projet du code de la presse
Un texte qui se base sur une approche participative et démocratique

>> Suite

Commission scientifique consultative chargée d'étudier ce texte.

Le projet, a relevé le ministre, puise aussi sa substance des Hautes orientations royales contenues dans le message adressé par SM le Roi Mohammed VI, le 25 novembre 2002 à la famille de la presse, du discours du Trône prononcé par le Souverain le 30 juillet 2004, ainsi que du message royal adressé à la 8e conférence islamique des ministres de l'information tenue en 2009, en plus des dispositions de la Constitution de 2011.

Ils'inspireenoutredesrecommandations du Livre Blanc fruit du dialogue national sur les médias et la société, compte tenu des engagements internationaux du Royaume et des dispositions des conventions internationales en la matière, a-t-il ajouté.

Le texte qui repose sur sept axes ambitionne de renforcer les garanties de la liberté de l'exercice de la profession, à travers notamment la suppression des peines privatives de liberté et leur remplacement par des amendes modérées, la nécessaire prise en compte de la bonne foi dans l'évaluation du préjudice, la possibilité pour le journaliste de présenter des preuves tout au long du procès et la garantie de l'accès à l'information.

Code de la presse

Le statut du journaliste est désormais clairement défini

Mustapha El Khalfi, lors de la rencontre à la «Maison de la presse» à Tanger.

Se présentant sous forme de trois textes : «la presse et l'édition», «le statut du journaliste professionnel» et le «Conseil national de la presse», l'avant-projet de loi formant Code de la presse est, enfin, dévoilé.

Le contenu de l'avant-projet du «Code de la presse et de l'édition», qui regroupe trois textes : «la presse et l'édition», «le statut du journaliste professionnel» et le «Conseil national de la presse», est dévoilé. Il sera mis, cette semaine, sur le site du secrétariat général du gouvernement (SGG) pour permettre à toutes les entités intéressées d'exprimer leurs observations. Attendu depuis plusieurs mois par les professionnels, il tarde, en effet, à voir le jour, d'autant plus que le planning législatif proposé par le gouvernement prévoyait son adoption entre 2012 et 2013.

Qu'apporte ce nouveau texte à la profession ? Il faut le souligner, le nouveau cadre juridique proposé est à saluer à plus d'un titre. Tout d'abord parce que, malgré les retards enregistrés pour son élaboration, il est le fruit de concertations entre les différentes organisations professionnelles, notamment la Fédération marocaine des éditeurs de journaux (FMEJ) et le Syndicat national de la presse marocaine (SNPM), mais également le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). D'un point de vue général, le Code apporte des changements qui sont bien accueillis par la profession.

Tout d'abord, l'élément le plus important du Code de la presse est à relever au niveau de sa principale composante, le projet de loi 13.88 portant sur la presse et l'édition. Ce texte, en plus d'apporter de la clarté au sujet du journalisme électronique, met l'accent sur la liberté d'expression et d'opinion. Le nouveau texte tourne le dos aux sanctions privatives de libertés (dont le nombre dépasse la vingtaine dans l'actuel Code de la presse) dans les cas de délits de presse en leur substituant des amendes. Le texte donne aussi plus de garanties au journaliste dans la procédure pour prouver son innocence en cas d'accusation pour diffamation ou injures. La profession y salue tout particulièrement les garanties dont il entoure le droit d'accès à l'information et la protection des sources d'information. Des sources qui ne peuvent être divulguées que devant l'autorité judiciaire. Le texte prévoit également des dispositions pour protéger les journalistes contre toute forme d'atteinte à leur intégrité physique.

> *Le projet de loi portant sur le statut du journaliste professionnel détaille les différentes catégories de journalistes.*

Par ailleurs, l'avant-projet apporte des définitions claires et tranchées sur le statut du journaliste. Ce qui va certainement contribuer à dissiper tout le flou qui entourait l'exercice du journalisme, notamment après l'éclosion des sites d'information sur la Toile. Dans ce cadre, le projet de loi 13.89 portant sur le statut du journaliste professionnel (qui figure dans l'avant-projet du Code de la presse) détaille les droits et les obligations du journaliste professionnel et les différentes catégories de journalistes, la relation de travail entre le journaliste et l'entreprise de presse, etc.

Ce dispositif est renforcé par la troisième composante du Code de la presse, le Conseil national de la presse (prévu par le projet de loi 13.90 de l'avant-projet du Code de la presse). Imaginé dans la perspective de la création de mécanismes d'autorégulation de la profession, le Conseil est une autorité qui jouit de l'indépendance (dans sa composition figurent, à parts égales, des éditeurs et des journalistes). Il a pour mission d'organiser et de développer la profession, de consacrer la déontologie y afférente, de poursuivre la modernisation de l'entreprise de presse et de l'appuyer à travers un système de subvention de la presse écrite basé sur un contrat programme. Comme tout autre texte, l'avant-projet devra passer par le site du SGG pour susciter les observations de toute personne intéressée. Et ce avant qu'il ne soit définitivement finalisé sous forme d'un projet de loi à adopter en Conseil de gouvernement, puis en Conseil des ministres, pour être enfin introduit sur le circuit législatif. ■

Brahim Mokhliss

L'annonce de l'avant-projet à Tanger

Le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, Mustapha El Khalfi, a présidé samedi, à la «Maison de la presse» de Tanger, une rencontre où il a choisi d'annoncer le projet de la nouvelle version «retouchée» du Code de la presse et de l'édition. Cette rencontre a eu lieu avec la participation du Syndicat national de la presse marocaine (SNPM), la Fédération marocaine des éditeurs de journaux (FMEJ) et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Ont également pris part à cette rencontre des professionnels des médias, des représentants des organisations des droits humains, des associations culturelles et des organisations de la société civile.

Les grandes lignes de la réforme du Code de la Presse

couv-ELKHALFI

Le ministre de la Communication, Mustapha Khalfi, a exposé, samedi 18 Octobre, les grandes lignes du projet du code de la presse, à 10h du matin, à la maison de la presse de Tanger.

La réforme du code de la presse et de l'édition a été entreprise à la lumière de la nouvelle Constitution, notamment les articles 25, 27 et 28, et suivant les recommandations royales contenues, entre autres, dans la lettre adressée par le souverain aux professionnels de la presse et des médias, le 25 Novembre 2002.

Le débat autour d'une réforme du code de la presse a commencé début 2012 **et s'est appuyé sur les recommandations du Conseil National des Droits de l'Homme** et du Livre Blanc du débat national autour des médias et de la société, mais également sur les traités et conventions internationales ratifiés par le Maroc.

Lors de la présentation des grandes lignes du projet du code de la presse, le ministre de la communication et porte parole du gouvernement, Mustapha Khalfi a exposé les sept lignes fédératrices de la réforme, notamment : le renforcement des garanties de la liberté dans la pratique journalistique; la protection des droits et des libertés de la société et de l'individu ; faire de la justice une autorité exclusive concernant les affaires de la presse et renforcer son rôle quant à la protection de la liberté de la presse ; promotion de la liberté de la presse électronique ; promotion de l'investissement et développement des dispositifs de transparence ; définition des droits et des libertés du journaliste et enfin la promotion de l'indépendance du journaliste et de l'institution journalistique.

Pour clore sa présentation Khalfi a salué les recommandations contenues dans les rapports des professionnels et des acteurs du secteur. Il a insisté aussi sur l'ouverture du ministère à toutes suggestions ou remarques capables d'enrichir la qualité du projet de code de la presse et de l'édition. Soulignant, dans ce sens, l'approche participative adoptée par le ministère de la Communication.

http://www.quid.ma/politique/les-grandes-lignes-reforme-du-code-presse/

Table ronde à Marrakech autour des "Questions Féminines" pour le conseil national des droits de l'Homme

Marrakech : La ville de Marrakech abrite, ce samedi 18 octobre, une table ronde intitulée "Questions Féminines dans les préoccupations du conseil national des droits de l'Homme".

Table ronde à Marrakech autour des "Questions Féminines" pour le conseil national des droits de l'Homme
La table ronde organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme de Marrakech, dans le cadre du Forum "voix de Femmes" organisé en partenariat avec la facultés des lettres et des sciences humaines de Marrakech, entre autres partenaires.

La table ronde verra la participation d'imminents spécialistes et acteurs dans le domaine de la Femme: Mustapha Laarissa, président de la commission régional des droits de l'Homme de Marrakech- Safi, ainsi que Abderrazak Hannouchi, Mustapha Anaflous, Zahra Dandouni et Ahmed Rahmani.

Cette table ronde autour des "Questions Féminines" pour le conseil national des droits de l'Homme aura lieu ce samedi 18 octobre à partir de 15 heures au siège de la Commission régionale des droits de l'Homme.

http://www.emarrakech.info/Table-ronde-a-Marrakech-autour-des-Questions-Feminines-pour-le-conseil-national-des-droits-de-l-Homme_a6175.html

Le projet du code de la presse fondé sur l'approche participative et démocratique

Le projet du code de la presse et de l'édition trouve son fondement dans une approche participative soucieuse de tirer vers le haut l'exercice de la profession et de répondre aux aspirations d'un Maroc démocratique, a affirmé samedi 18 oct. 2014 à Tanger le ministre de la Communication, porte-parole du gouvernement, Mustapha Khalfi.

Ce projet, accueilli favorablement par les diverses composantes de la société, tire toute sa valeur des larges concertations qui ont pu être menées à partir de 2012 et de la volonté de préserver les acquis contenus dans la loi en vigueur, a souligné le ministre lors d'une rencontre de communication organisée au siège de la Maison de la Presse.

S'exprimant devant des représentants du Syndicat national de la Presse marocaine (SNPM), de la Fédération marocaine des éditeurs de journaux (FMEJ), du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** des professionnels du secteur ainsi que des acteurs de la société civile, le ministre a indiqué que le processus d'élaboration du projet s'inspire des observations et orientations tracées par la Commission scientifique consultative chargée d'étudier ce texte.

Il s'agit, selon M. Khalfi, de promouvoir la qualité de la pratique journalistique en harmonie avec l'ambition du Royaume en matière de consolidation et d'élargissement des libertés publiques et de la consécration des principes démocratiques.

Il a qualifié le projet de "chantier ambitieux à même de favoriser l'émergence d'une véritable industrie nationale de la presse, résolument tournée vers l'avenir, forte de la réforme de l'arsenal juridique y afférent et susceptible de satisfaire aux attentes des professionnels et de développer les mécanismes institutionnels de protection des journalistes.

Le projet, a relevé le ministre, puise aussi sa substance des Hautes orientations royales contenues dans le message adressé par SM le Roi Mohammed VI, le 25 novembre 2002 à la famille de la presse, du discours du Trône prononcé par le Souverain le 30 juillet 2004, ainsi que du message royal adressé à la 8e conférence islamique des ministres de l'information tenue en 2009, en plus des dispositions de la Constitution de 2011.

S'agissant du référentiel de ce chantier de réforme, le ministre a relevé que celui-ci vient accompagner la dynamique sur la scène nationale visant le renforcement des capacités de l'entreprise de presse, la moralisation de la profession, l'amélioration des conditions de travail dans le secteur, dans le droit fil des orientations du programme gouvernemental, du plan d'action national en matière de démocratie et de droits de l'Homme ainsi que des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation.

Le projet s'inspire en outre des recommandations du Livre Blanc fruit du dialogue national sur les médias et la société, compte tenu des engagements internationaux du Royaume et des dispositions des conventions internationales en la matière, a-t-il ajouté.

A cette occasion, le ministre a passé en revue les sept axes sur lesquels repose le texte en question, notant qu'il s'agit avant tout de renforcer les garanties de la liberté de l'exercice de la profession, à travers notamment la suppression des peines privatives de liberté et leur remplacement par des amendes modérées, la nécessaire prise en compte de la bonne foi dans l'évaluation du préjudice, la possibilité pour le journaliste de présenter des preuves tout au long du procès et la garantie de l'accès à l'information.

http://www.mincom.gov.ma/fr/actualites/item/2075-le-projet-du-code-de-la-presse-trouve-son-fondement-dans-lapproche-participative-et-d%C3%A9mocratique.html

Le deuxième axe vise la protection des droits et libertés des individus et de la société par une série de mesures relatives à l'interdiction de l'incitation à la haine, à la discrimination et à la violence, la protection de la vie privée et du droit à l'image. Il prévoit aussi des dispositions régissant la publicité de sorte à assurer la protection de la société, le respect de la présomption d'innocence et la garantie de l'accès à l'information judiciaire, en plus de mécanismes pratiques pour un plus grand respect de la déontologie de la profession.

Cet axe se propose d'asseoir les mécanismes de médiation en cas de conflits de presse par le biais du Conseil national de la presse, de garantir la représentativité de la société civile au sein de cet organisme, de permettre au demandeur de présenter des preuves dans le cadre du procès et de garantir le droit de mise au point et de réponse.

Quant au troisième axe du projet, il ambitionne de renforcer le rôle de la justice dans la protection de la liberté de la presse à travers des mécanismes visant à faire de la justice la seule habilitée à autoriser l'édition des journaux ou toute autre décision de suspension ou de saisie des journaux.

Le quatrième axe porte sur les mécanismes de renforcement de la liberté de la presse électronique, à travers notamment sa reconnaissance juridique, la garantie des conditions nécessaires à une pratique journalistique libre, la consécration de la garantie pour tous de la liberté des services de presse électronique et l'octroi de l'autorisation de photographier aux journaux électroniques et la fixation d'une durée maximale et limitée pour les décisions judiciaires de fermeture de ces journaux.

Il a indiqué que le cinquième axe concerne la promotion des investissements dans le secteur et les dispositions relatives à la transparence dans la gestion de l'entreprise de presse, à travers une batterie de mesures portant entre autres sur la consécration du caractère obligatoire de la subvention publique en faveur des journaux.

A ce titre, l'accent est aussi mis sur l'ancrage des principes de l'égalité des chances, de neutralité et de diversité, la mise en oeuvre de mesures d'encouragement de la lecture, la protection sociale des journalistes, la garantie de la transparence et de la libre concurrence et l'interdiction du monopole dans les domaines de la publicité, de la distribution et de l'édition en général.

Le sixième axe consiste à définir les droits et libertés des journalistes par le biais d'un mécanisme lié à la protection judiciaire de la confidentialité des sources, la garantie du droit d'accès à l'information, la mise en place de dispositions strictes pour la protection des journalistes contre les agressions, et l'implication des professionnels dans le développement des législations régissant le secteur.

Pour le septième axe, il est consacré au renforcement d'un exercice indépendant à la fois du journaliste et de l'entreprise à travers des mesures destinées en particulier à soumettre le retrait de la carte professionnelle à la compétence exclusive du pouvoir judicaire, à réglementer l'exercice de la profession et à améliorer les conditions d'accès au métier.

Au terme de son exposé, M. Khalfi a souligné la disponibilité de son département à interagir avec toutes les contributions à même d'enrichir le projet du code de l'édition et de la presse et son engagement à faire montre de réactivité avec l'ensemble des intervenants.

Les intervenants lors de cette rencontre ont mis l'accent sur les dimensions et les dispositions du projet, estimant que le nouveau texte, tout en liant la responsabilité à la reddition des comptes, se veut l'illustration des aspirations des professionnels du secteur et une réponse aux ambitions pour une organisation efficiente de la profession.